الاشتراك اللّغويّ والمعنى السياقيّ

محمّد شندول

المعهد العالي للّغات

جامعة قرطاج - تونس

الملخّص

ينطلق هذا المقال من فرضية التقابل بين الاشتراك والمعنى السياقي. ومأتى التقابل يكمن في كون الاشتراك يفيد تعدد الدلالات، وكون المعنى السياقي يفيد الأحادية الدلالية.

وقابلية التعدد الدلالي تثير إشكالية غموض (Ambiguité) المعنى. وهذه الإشكالية تثير بدورها مسألة كيفية تحديد الدلالة الواحدة ذلك أن المعاني التي قد تعتبر بديهية، ما هي في الحقيقة إلا معان أولى يمكن أن تصطحبها دلالات أخرى متناثرة.

ولقد حاول اللسانيون تقديم مناهج لتحديد الدلالات المراد التعبير عنها باللفظ القابل لتعدد المعاني. ومن هذه المناهج اعتماد السياق كطريقة في تأويل ما يتفق لفظه ويختلف معناه.

نروم في هذه المداخلة الإجابة عن الأسئلة التالية : كيف يلتبس المعنى في المشترك ليمثل مظهر غموض في اللغة ؟ وكيف تلمّس المعجميون المعنى السياقي ومظاهر الغموض الدلالي ؟ وما هو منهج الوضع الذي اعتمدوه في القواميس اللغوية لتفكيك دلالات المشترك ؟ وما هو أثر المنهج الذي يتبع في بنية النص القاموسي ؟

Résumé

La problématique de cet article prend comme point de départ l'hypothèse de l'opposition entre l'homonymie et le sens contextuel. L'origine de cette opposition réside dans le fait que l'homonymie concerne la multiplicité sémantique, alors que le sens contextuel intéresse la monosémie.

La possibilité de polysémie soulève la problématique de l'ambiguïté du sens. Cette dernière engendre à son tour la question de la manière de cerner la monosémie. En effet, les sens qui peuvent être considérés évidents, ne sont en réalité que des sens primaires, pouvant être accompagnés d'autres significations éparses.

Les linguistes ont essayé de proposer des méthodes pour cerner les significations qu'on veut exprimer par les lexèmes qui peuvent être polysémiques. Parmi ces méthodes, nous citons celles qui utilisent le contexte comme moyen d'interpréter ce qui s'accorde dans l'orthographe et diffère dans le sens.

Dans cette communication, nous avons l'intention de répondre aux questions suivantes: Comment le sens peut-il se confondre dans l'homonymie pour devenir une forme d'ambiguïté dans la langue ? Comment les lexicologues ont-ils considéré le sens contextuel et les formes d'ambiguïtés sémantiques ? Quelle est la méthode suivie dans les dictionnaires linguistiques pour décomposer la signification de la polysémie ? Et quel est l'effet de la méthode choisie sur la structure de l'article du dictionnaire ?

Abstract

The starting point of this study is the assumption of the opposition between homonymy and contextual meaning. The origin of this opposition lies in the fact that homonymy leads to semantic multiplicity, while the contextual meaning concerns monosemy.

The ability to polysemy raises the problem of ambiguity of meaning. This latter leads to the question of how to identify monosemy. Indeed, the senses which can be considered as evident are in reality mainly primary senses, which may be accompanied by other variety of significations.

Linguists have proposed methods to identify the significances to be expressed by words able to be polysemic. Among these methods, we can mention those which use the context as a means to interpret what agrees in the written form and differs in the sense.

In this paper, we intend to answer the following questions: How can the sens be confused in case of homonymy to form an ambiguous phenomenon in language? How did the lexicographers consider the contextual sense and phenomena of semantic ambiguities? What is the method followed in language dictionaries to decompound the sense of polysemy ? And what is the effect of the chosen method on the article structure of the dictionary ?

تقديم

نبيّن أولا معنى "الواو" في عنوان بحثنا، لأن ذلك سيحدّد طبيعة منهجنا في المعالجة. فهذه"الواو" تثير المُسَاءَلةَ التالية : أهـي "واو" لمجرّد الربط ؟ أم هي "واو" للمساواة ؟ أم هي "واو" للمصاحبة ؟ أم هي "واو" للمقابلة ؟

والجـواب أن "الـواو" هنا للمقابلة؛ لكون المشترك يتعارض مع المعنى السياقي في كون الأول يفيد تعدد الدلالات، والثاني الأحادية الدلالية. فنحن إذن أمام إشكالية العلاقة بين المفرد والمتعدد، وبين الواضح الذي يكون عادة من سمات المفرد لبساطته، والغامض الذي يكون في الغالب من سمات المتعدد لما فيه من تركيب وتعقيد.

وإذا بحثنا هذه الإشكالية في اللغة من حيث أن اللغة أداة للتواصل فإنّ علاقة التقابل بين المفرد والمتعدد والـواضـح والغامض تتجسد في المفردات اللغوية، ذلك أن مفردات اللغة قابلة لأن تحمل أكثر من معنى واحد. فكل مفردة أو عبارة يمكن أن يكون لها معنيان أو أكثر، وكل معنى يمكن أن يكون له وجه واحد أو أكثر من وجه في تعلقه بالمعاني الأخرى أو في انفصاله عنها. فليس هناك مفردة ثابتة في دلالتها، فالدلالة متغيّرة في طبيعتها، وسياقية، وقابلة للتعدد.

وقابلية التعدد الدلالي من شأنها أن تلحق الغموض (Ambiguité) بوحدات اللغة. لكن الغموض مظهر طبيعي في اللغة ذلك أن المعاني التي قد تعتبر بديهية، ما هي في الحقيقة إلا معان أولى يمكن أن تصطحبها دلالات أخرى متناثرة، لأن معاني المفردات تظهر في أول وهلة رموزا لمراجع دقيقة في الكون، وكذلك معاني الجمل هي أيضا تظهر في الوهلة الأولى انعكاسا لبنى دلالية في الذهن تعبّر عن أشياء ما في الخارج. لكن تلك المفردات وتلك الجمل ليست بالضرورة حاصلة الفهم بالمعاني الأوَّلِ بمقتضى عمليات الإدراك الأولى. إلا أنّ المتكلم يقصد من ألفاظه عادة التعبير عن معنى واحد فقط هو المعنى الأول إذ ليس الكلام في حقيقته عند عملية التواصل، ألفاظا متعددة المعاني بل تعبيرا عن معنى محدد، في شيء محدد، في ظرف ما، وفي وضع ما.

وإزاء إمكانية تعدد معاني المفردة الواحدة والتركيب الواحد حاول اللغويون تقديم مناهج لتحديد المعاني المقصودة بالكلام. ومن هذه المناهج اعتماد السياق كطريقة في تأويل ما يتعدد معناه. ومن أبرز الوحدات اللغوية التي تعكس تعدد المعنى ما يطلق عليه مصطلح "الاشتراك اللغوي". فما الاشتراك اللغوي ؟ وكيف يمثل مظهر غموض في اللغة ؟ وكيف يكون السياق طريقة في حل ما يحمله من الغموض ؟

1. الاشتراك اللغوي والغموض

1.1. الاشتراك اللغوي

الاشتراك بحث قديم في الدراسات اللغوية العربية المتعلقة بما يسمى اليوم "علم الدلالة المعجمية (Sémantique lexicale)". وقد ذَكَر هذا الاصطلاحَ (الاشتراك) ابنُ فارس. وذكره السيوطي بمصطلح قريب من هذا هو "المشْتَرَك". ونص عليه آخرون بذكر مفهومه العام دون التسمية وذلك في عناوين لبعض مؤلفاتهم القاموسيّة، مثل كتابِ "ما اتفقَ لفظه واختلفَ معناه" لعبد الملك الأصمعي، وكتابِ "ما اتفقَ لفظه واختلفَ معْناهُ في القُرآن" لأبي العباس المبرّد. إلا أنّ الاشتراك/ المشترك بقي عند علماء اللغة العربية القدماء مصطلحا عاما إذ لم يميزوا بين نوعين له انتهت إليهما الدراسات اللسانية الحديثة. وهذان النوعان هما الاشتراك الدلالي الذي يقابله المصطلح الفرنسي : Polysémie، والاشتراك اللفظي الذي يقابله المصطلح: Homonymie.

2.1. الاشتراك الدلالي

يتمثل في وجود دليل لغوي واحد متعدد الدلالات. وتربط بين تلك الدلالات علاقات مجازية، ومثال ذلك كلمة "هلال" بمعنى هلال السماء، و"هلال" بمعنى حديدة الصيد، و"هلال" بمعنى قلامة الظفر. فما يربط بين هذه المعاني الثلاثة هو علاقة المشابهة المجازية.

وما يكسب المفردة معان متعددة هو تطورها. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو : ما سبب تطور دلالة المفردات حتى تكون من المشترك الدلالي ؟

في الحقيقة، إن التطور قانون طبيعي يمس مختلف مظاهر حياة الإنسان. ووفقا لذلك تتغير حاجاتُ الناس وأغراضُهم وأساليبُ تعبيرهم، وتتطور لغاتهُم ولهجاتهُم ومعاني ألفاظهم، فتُشتَقُّ كلماتٌ ومعانٍ مستحدثةٌ من أصول لغوية قديمة، وتُولَّد صيغٌ وتراكيبُ ومعانٍ لم تكن موجودة، كل ذلك للتعبير عن مفاهيم ومدلولات جديدة. وإن ما طرأ من تطور دلالي على كلمة "ظفر" المذكورة آنفا، ما هو إلا دليل على ما يصيب اللغة من تطور مواكبةً لما يحدث من تبدّل في سائر مناحي الحياة اليومية بحسب تجدد الأغراض وأنواع السلوك.

والمعاني الجديدة التي تحوّل المفردةَ من وحدة ذات دلالة أحادية إلى وحدة ذات دلالات متعددة إنما تحدث بمقتضى عملية إثراء لمدلول تلك الوحدة. وتخضع تلك العملية لمبدإ عام من مبادئ التطوّر اللغوي هو المجاز. فالمجاز هو الذي يؤدي إلى خروج المفردة عن معناها الحقيقي إلى معنى آخر وفقا لعلائق مختلفة تتباين في درجة الوضوح والخفاء. وإذا استقر المعنى الجديد في المفردة فإن المعنى الواحد من تلك المفردة يصبح من معانيها الوضعية، ويمكن تمييزه بطرق مختلفة في التأويل كالتحليل إلى السمات التمييزية الدالة على غرار ما هو في المدرسة التوليدية عند "كاتز" (Katz) و"فودور" (Fodor)، أو التحليل المعنمي كما هو في الوظيفية البنيوية عند "غريماس" (Greimas)، أو باعتماد نظرية السياق التي وضع أسسها في اللسانيات الحديثة عالم الدلالة الإنجليزي "فورث" (Firth)، والتي يندرج فيها التأويل الدلالي بالمجاز عن طريق نوعين من القرائن: قرائن لفظية وقرائن مقامية.

3.1. الاشتراك اللّفظيّ

معناه أن تشترك مفردتان أو أكثر في التأليف الصوتيّ مع اختلاف في المعنى. والمعنى الذي تعبّر عنه المفردات المنتمية إلى هذا النوع من الاشتراك هو معنى يرد على الحقيقة أي لا يربط بين الدوال فيه علاقة مجازية وذلك

لأحد ثلاثة أسباب تعدّ الضوابط الأساسية التي تفرِّق بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي. وهذه الأسباب هي :

(1)- اختلاف أصل المواضعة، مثل "الضرب" في الاصطلاح الرياضي و"الضرب" في الاصطلاح العروضي. فالضرب في الاصطلاح الرياضي وجه من وجوه احتساب مجموع العدد، والضرب في الاصطلاح العروضي إقامة البيت الشعري بالانتهاء من وضع آخر تفعيلة في العجز. والملاحظ في الاصطلاحين عدم وجود أي علاقة تقارب في دلالتيهما.

(2)- اختلاف الانتماء المقولي، مثل : بَرٌّ : اسم جامد مشتق من الجذر (ب. ر. ر) ومعناه الأرض اليابسة، و بَرٌّ : صفة مشبهة مشتقة من الفعل : بَرَّ، ومعناها مُحسن.

(3)- اختلاف الأصل الاشتقاقي، ويكون هذا الاختلاف :

أ)- إما في الجذر كما في "قال" التي بمعنى "تكلّم" من الجذر (ق. و. ل)، و"قال" التي بمعنى "نام في الظهيرة" من الجذر (ق. ي. ل).

ب)- وإما في الجذع، وهذا عندما تكون المفردتان إحداهما عربية والأخرى أعجمية كما في المفردتين "خُرْصٌ" التي بمعنى "جريدة النخل" وهي كلمة عربية الأصل، و"خُرْصٌ" بمعنى "الحلقة من الذّهب أو الفضّة" وهي أعجمية مقترضة من اليونانية "khrusos".

ويؤدي توارد المشترك بنوعيه إلى اللبس الدلالي، فنحن لا نعلم أي المعاني هو المقصود بالقول حين يذكر أحدنا لمتقبّلٍ كلمة من المشترك ذلك أن جميع احتمالات المعنى واردة في ذهن ذلك المتقبل إن كان عارفا بلغته. وهذا هو وجه الغموض في هذا المظهر اللغوي. فكيف فُهِم الغموض في تعريفاته المعجمية عموما ؟ وكيف عالج علماء اللغة العرب هذه قضية ؟ وما هي ملامحها في الدرس اللساني الحديث ؟

2. معنى الغموض

أشارت المعاجم العربية القديمة إلى الغموض من خلال استخداماته اللغوية المختلفة، فالغموض في اللغة كما جاء في "لسان العرب" لابن منظور، مصدر من غمض (بفتح الميم وضمها) بمعنى خَفِيَ، والغامض من الكلام خلاف الواضح. فهو إذن المبهم والملتبس من المفردات والتعابير.

كما يحمل مصطلح "الغموض" (Ambiguity) في المعاجم الإنجليزية المعاصرة معنى اللغة المجازية (Figurative language) أو تعدد احتمالات المعنى. ويذهب الناقد الإنجليزي "وليام امبسون" (William Empson : 1906) في كتابه "سبعة أنماط من الغموض" (Seven Types of Ambiguity) الذي نشره بلندن سنة 1930 م، إلى أن الغموض هو اللبس الذي يكون نتيجة احتمال الوحدة اللغوية عدة معان، وهو على حدّ عبارته «كل ما يسمح لعدد من ردود الفعل الاختيارية إزاء قطعة لغوية واحدة». ويتجسم في نظره، في سبعة أنماط منها الاستعارة البعيدة (وهو النوع الأول حسب ترتيبه) والاشتراك الدلالي (النوع الثالث).

وقد تميز مصطلح الغموض عند علماء اللغة العربية بالاضطراب المفهومي، وارتبط بتسميات مختلفة، يتجلى ذلك في مرادفاته المتعددة. فهو عندهم مرة مرادفا للتعمية، ومرة أخرى مرادفا للإبهام، والاستغلاق، والإلغاز، والغريب، والخفاء، وغير ذلك من التسميات. على أن هذا اختلاف في التسميات لم يكن مانعا من فهم عام لدلالته، فالمصطلحات جميعا تؤلف بينها دلالة مشتركة هي خفاء المعنى أو عدم وضوحه.

ويعود ذلك الاضطراب إلى تعدد درجات الغموض وإلى الاختلاف في معرفة أهميته والغاية منه وإلى غياب الدراسات النظرية التي تتناوله. فقد كان اهتمام العلماء العرب القدماء بالغموض، من حيث هو مصطلح دلالي، متصلا بالدراسات التطبيقية إذ كان حديثهم عنه حديثا مرتبطا بتفسير القرآن والشعر الجاهلي والمنقول عن الرواة من كلام العرب فتعددت تسمياته وتوزعت بين علماء التفسير وعلماء الأصول وعلماء البلاغة. ونجد ذلك متناثرا في ثنايا آثارهم من المعاجم وكتب التفسير والنحو والبلاغة والأدب ...

لكن رغم الاضطراب الاصطلاحي والغياب المفهومي الواضح للغموض عند علماء اللغة العربية فقد بذل هؤلاء العلماء جهوداً كبيرة في بيان مقاصد الكلام في العربية بناء على أنّ اللغة «أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم».

فسيبويه كان يَعْمدُ إلى مناقشة بعض التراكيب غير الصحيحة نحوياً، و"ابن جنّي" يذهب إلى أنَّ غاية التحليل النحوي بيان الوظائف التي تتصل بالمعنى، وذلك واضح في تعريفه للإعراب بأنه "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" و"عبد القاهر الجرجاني" يقدم في كتابه "دلائل الإعجاز" تصورا لرفع اللبس في الألفاظ فربط رفع الغموض بإرجاع الكلمة إلى الترتيب.

ولا تختلف الجهود اللسانية الغربية الحديثة عموما عن جهود اللغويين العرب القدماء حول مسألة الغموض، فقد نشأت نظريات لسانية لنفس الغاية أي لبيان المعاني المستفادة من المفردات والتراكيب.

وليس الاتجاه الوظيفي الذي وضع مبادئه في الدراسات الغربية أندري مارتيني (André Martinet) الذي ذهب فيه إلى أن اللغة هي أساسا أداة للتواصل، والمدرسة التوليدية التي أسسها "نوام تشومسكي" (Noam Chomsky) والتي ذهب فيها إلى أن البنية السطحية للكلام إنما تفسّر من خلال البنية العميقة إلا مثالين من الاتجاهات اللسانية الحديثة في تحليل المفردات والجمل من أجل إزالة ما يمكن أن يطرأ على أبنية اللغة من مظاهر الغموض.

3. مواضع الغموض

يكون الغموض على مستوى الوحدات المعجمية، أو على مستوى التركيب النحوي.

1.3. الغموض على المستوى المعجميّ

ينعكس الغموض المعجمي في الوحدات المعجمية المشتركة صوتيا أو دلاليا وذلك في نطاق العناصر الثلاثة المكوّنة لنظام المعجم وهي الأصوات والصرف

والدلالة. ويرد هذا الغموض سواء عند توارد هذه الوحدات بشكل بسيط (حين تكون كلمات مفردة) أو عند تواردها في شكل مركب (حين تتكون من كلمتين متلازمتين كما هو الحال في التركيب الإضافي : عبد اللّه) أو في شكل معقد (حين ترد في سلسلة لفظية من ثلاث وحدات بسيطة أو أكثر كما هو في المصطلح الإداري "رئيس مصلحة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية".

ونحن نحدد في ما يلي مواضع الغموض في عناصر المكون المعجمي الثلاثة التي ذكرنا :

(1)- **الغموض الصوتي :** ينعكس هذا النوع من الغموض في حالتين على وجه الخصوص هما :

(أ)- حالة الجناس الصوتي (Homophonie)، وذلك حين تكون كلمتان أو أكثر متماثلتان صوتيا من باب الجناس الصوتي بالمعنى البلاغي للمصطلح، مثل : كلمة "حماه"، حيث : حماه : اسم مدينة ببلاد الشام، وحماه : والد الزوجة؛ أو من باب الاشتراك اللفظي (Homonymie) مثل : "خطب"، حيث : خطب : طلب يد فتاة للزواج بها، وخطب : تحدث أمام جمع من الناس.

(ب)- حالة تعدد وجوه وضع الحركات، ويبرز ذلك خاصة في المقروء وذلك حين تحتمل الكلمة أكثر من إمكانية واحدة في عملية التأليف الصوتي، مثل : "طوال" فإن كانت بكسر الطاء فهي جمع للصفة "طويل"، وإن كانت بالفتح فهي للدلالة على الاستغراق في الزمن مدة معيّنـة.

(2)- **الغموض الصرفيّ :** يتجلى أساسا على مستوى الانتماء المقولي وإن كان ذلك محدودا في العربية خلافا لما هو عليه الحال في اللغات الهندية الأوربية. ومحدودية هذا الغموض مردها عدة أسباب أبرزها سهولة التمييز بين أقسام الكلام في العربية كسهولة التمييز بين الفعل والاسم مثل : ذَهَبَ/ ذَهَبٌ، والفعل والصفة مثل : ذَهَبَ/ ذاهِبٌ، والصفة والاسم

مثل ذَاهِبٌ/ ذَهَبٌ، والصفة والظرف مثل : فَوْقيّ/ فَوْقَ. فهذه السهولة لا نجدها في اللغات الهندية الأوروبية التي يمكن فيها استخدام الكلمة نفسها كفعل وكاسم في الوقت نفسه كما في كلمة "run" الإنكليزية التي يمكن أن تكون في الوقت نفسه اسما أو فعلا. لكن هذا لا ينفي عن العربية وجود بعض حالات الغموض التي يصعب فيها تحديد طبيعة كلمة من الكلمات كما في كلمة "بَرّ"، فلا نعرف في حالة عزلها أهي من الأسماء أم من الصفات، فهي أحيانا تكون اسما بمعنى خلاف البحر، وأحيانا أخرى تكون صفة بمعنى الكثير الإحسان إلى والديه.

(3)- **الغموض الدّلاليّ** : يتجلى هذا الغموض في عدد من الحالات أهمها الحالتان التاليتان :

(أ)- حين تكون كلمة غريبة (حُوشِيّة) مثل : "زنيم" في قوله تعالى : ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾.

(ب)- حين تحمل نفس الكلمة أكثر من معنى (مشترك دلالي) : مثل الفعل : ضَرَبَ، فهو يدل على معان متعددة منها :

(1)- "أوقع بغيره ما يحدث له ألما" كما في : ضرب زيد عمرا.

(2)- "سار في ابتغاء الرزق" كما في : ضرب في الأرض.

(3)- "وصفَ وبيَّن" كما في : ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً﴾.

(4)- "نَفَرَ" كما في : ضرب البعيرُ في جَهازه.

وطريقة فك الغموض لتحديد الدلالة المقصودة من مجموع الدلالات المحتملة يمكن أن تكون باعتماد السياق وذلك بالانتقال بالمفردة من مستوى لغوي أول هو المستوى المعجمي (المفردات أصواتا وصرفا ودلالة) إلى مستوى لغوي ثان هو المستوى النحوي (الإعراب، والمعاني النحوية) الذي يعطي معلومات تفك الغموض الذي اعترى المستوى الأدنى.

2.3. الغموض على المستوى النّحويّ

القول بقدرة التركيب النحوي على فك الغموض الدلالي في المفردات لا يعني أن المستوى النحوي يخلو من حالات اللبس الدلالي. فهو أيضا تعتريه حالات كثيرة من هذا اللبس، من ذلك مثلا ما يكون على المستويات التالية :

(1)- **مستوى الوظائف النّحويّة :** فقد يخفى المعنى النحوي لكلمة معينة في الجملة فلا يُعرَف على وجه الدقة وظيفتها الإعرابية كما هو الحال بين الفاعل والمفعول به في جملة من قبيل : "ضرب عيسى موسى". فمن الفاعل في هذه الجملة ؟ فإن قلنا : عيسى هو الفاعل فمن يضمن عدم حدوث عمليتي تقديم وتأخير يصبح بمقتضاهما موسى هو الفاعل ؟

(2)- **مستوى الربط بالضمير العائد :** فقد يلتبس الاسم الذي يعود عليه الضمير في التركيب، ومثاله الآية : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَّشَاءُ وَيُضِلُّ مَن يَّشَاءُ﴾. فالضمير المستتر الذي هو فاعل الفعلين "يشاء" و"يضل" أهو عائد على اسم الجلالة "اللّه" أم إلى أحد عباده. إنه لا توجد قاعدة لغوية يمكنها تحديد ذلك تحديدا قطعيا في هذه الجملة. ولا سبيل إلى الحل إلا وجهة النظر العقائدية، فإن كنت من الجبرية فستذهب إلى أن الفاعل هو اللّه، وإن كنت من القدرية فستذهب إلى أن الفاعل هو العبد.

(3)- **مستوى التسوير :** التسوير استخدام الكلمات الدالة على المقادير والكيفية في رؤوس الجمل كاستخدام "كل" في جملة كالجملة التالية : "جاء كل عمال المصنع في الحافلة". فهل المقصود بعملية التسوير هذه أن حافلة واحدة أقلّت كافة العمال إلى المصنع أم أن كل واحد منهم أتى في حافلة مستقلة ؟

ولا يعنينا في هذا البحث دراسة المعنى السياقي في النحو بل إن ما يهمنا في عملنا هذا هو دراسة المشترك في نطاق البحث عن كيفية عمل السياق في تحديد المعنى المعجمي للمفردات التي تنضوي في باب الاشتراك.

فما مظاهر هذه الطريقة في الدراسات اللغوية العربية منها والغربية. وما هو أسلوب التعامل مع المشترك والمعنى السياقي لحل مشكلة الغموض الدلالي ؟

4. المشترك والمعنى السّياقيّ في الدّرس اللّغويّ

1.4. حدّ السّياق

1.1.4. حدّه في الدّرس اللّغويّ العربيّ

لا يوجد تعريف منفصل للسياق يندرج في إطار نظرية لسانية خاصة به في الدرس اللغوي العربي. إلا أن ذلك لم يعدم الاهتمام به في نطاق البحوث اللغوية التطبيقية العامة التي اتخذت في القديم مجالا لها البحثَ في مشكل الآيات القرآنية وإعجازها وتفسير غريبها واستخراج الأحكام الشرعية منها. فقد كان موضوع العلاقة بين اللفظ والمعنى في البحوث الدلالية العربية حاضراً في المدونات الأولى في الحضارة الإسلامية إذ نتج عن بعض هذه البحوث ما يسمى بـ"الوجوه والنظائر"، وهي طريقة في البحث الدلالي كانت تجسّم عند الباحثين دراسة المعنى من خلال السياق. ويرجع أقدم ما وصل إلينا منها، إلى مقاتل بن سليمان (ت. 150 هـ)، و «ما اتفق لفظه واختلف معناه» للمبرد (ت. 268 هـ).

والمقصود بالوجوه والنظائر على وجه الدقة ما ذكره ابن الجوزي (ت 597 هـ) الذي كان أول من عرّف هذا الاصطلاح في كتابه "نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر في القرآن الكريم"، فقد قال : «واعلم أن معنى الوجوه والنظائر أن تكون الكلمة الواحدة قد ذكرت في مواضع من القرآن الكريم على لفظ واحد وحركة واحدة، وأريد بكل مكان معنى للكلمة غير معناها في المكان الآخر، وتفسير كل كلمة بمعنى يناسبها غير معنى الكلمة الأخرى، هذا ما يسمى الوجوه، أما النظائر فهو اسم للألفاظ، وعلى هذا تكون الوجوه اسماً للمعاني، ومن هنا كان الأصل في وضع كتب الوجوه والنظائر».

وأهم ما يلاحظ في هذا التعريف الذي قدمه ابن الجوزي للوجوه والنظائر، دلالته على الاشتراك وعلى المعنى السياقي. فكأن مصطلح "الوجوه" هو المقابل لقولنا اليوم : "المعنى السياقي"، ومصطلح "النظائر" هو المقابل لمصطلح "الاشتراك".

2.1.4. حدّه في الدّراسات اللّسانيّة الغربيّة

برز هذا المصطلح في الدراسات اللسانية الغربية في إطار النظرية السياقية (contextual theory) التي وضعها اللساني البريطاني جون روبرت فيرث (Firth J. R : 1960).

وتقوم هذه النظرية على البحث في المعنى بوصفه "وظيفة في سياق". فلا يظهر المعنى المقصود للمتكلم إلا بمراعاة الوظيفة الدلالية للألفاظ المستخدمة في سياق ما.

وقد استخدم السياق في هذه النظرية بمفهوم واسع. فهو يشمل السياق اللغوي (الصوتي والصرفي والدلالي والتركيبي) والسياق غير اللغوي (وضع المتكلم المادي والمعنوي، وموقف المستمع، والظروف المحيطة بعملية الخطاب، إلخ). فعندما يستخدم المتكلم مفردة ما في مقام تخاطبي معين تتحقق الوظيفة الدلالية لتلك المفردة بحسب ذلك المقام. وإذا تغيّر ذلك المقام تغيّرت تلك الوظيفة إلى وظيفة دلالية أخرى، وهكذا دواليك.

وبناء على ذلك فإنّ علاقة كلمة مع كلمات أخرى في خطاب ما هي التي تحدد معناها، فكل سياق يكشف عن معنى ما للكلمة بحسب وضعها فيه، ومثال ذلك أن تدل كلمة "غراب" على نوع من الطيور في سياق الإخبار عن ألوان الطيور أو أشكالها، وأن تدل على معنى الشؤم في سياق التطير كما في قولك وأنت تنعت شخصا : «إنه غراب البين». فالمعاني السياقية، أي المتأتية من خلال السياق، هي المعاني المفهومة من مثال معين في مكان معين، في نص معين، في مقام معين. وهي من ثَمَّ معان آنية ذات دلالة أحادية.

والقول بأحادية المعنى السياقي وآنيته يفضي إلى اعتبار المشترك الوجه المقابل للمعنى السياقي. فالاشتراك يوفّر للفظ عدة معان في حين أن السياق يوجب تقديم معنى واحد لذلك اللفظ وإقصاء بقية المعاني.

2.4. مبادئ التأويل بالسياق

السياق في النظرية السياقية نوعان : سياق لغوي، وسياق غير لغوي.

1.2.4. مبادئ السّياق اللّغويّ

السياق اللغوي (Linguistic environment) هو سياق الحدث الكلامي ذاته الذي يتحدد بالعناصر اللسانية. وتتمثل مبادؤه في القوانين اللغوية التي تتحكم من خلال جملة من القواعد في انبناء العناصر اللغوية الصِّرف النحوية منها (عناصر الإعراب والتصريف) والمعجمية (العناصر الصوتية والصرفية والدلالية).

وهذه العناصر تعطي للسياق بناءه الداخلي وهو البناء المنبثق عن الوحدات اللغوية في ترابطاتها الصوتية والصرفية والتصريفية والدلالية والإعرابية.

ولا تخرج الدلالة السياقية في هذا البناء عن حدود الدلالات المعجمية والنحوية التي تؤديها للوحدات اللغوية بعملية ترابطها النسقي.

ويضمن هذا البناء القرائن اللغوية اللفظية والمعنوية التي ترشد إلى المراد من الحدث الكلامي عن طريق عمليات التأويل المقبولة التي تؤدي إلى فرز معنى ذي طبيعة إجرائية يسلم به صاحب اللغة.

2.2.4. مبادئ السّياق غير اللّغويّ

يشمل السياق غير اللغوي السياق الثقافي (Cultural context) الذي ينتمي إليه الكلام وسياق الموقف (Context of situation) -أو سياق الحالِ- الذي يتمثل في مجموع العناصر غير اللغوية التي يبلغ بها الكلام تمام معناه. ومن هذه العناصر ظروف الخطاب وملابساته الخارجية (الزمان والمكان، وأحوال المتكلم والمخاطب المادية والمعنوية وانتماؤهما الاجتماعي والثقافي، إلخ) التي تفرض طبقات مقامية مختلفة يكون بمقتضاها لكل مقام مقال.

ويضمن المقام القرائن السياقية التي تساعد على تبيّن المعنى السياقي وغرض المتكلم. وتتمثل أهم مبادئه في المحددات التي تعكس :

(1)- **البعد الانفعالي للحدث الكلامي** : ومن محددات هذا البعد :

(أ)- النبر : ويتمثل في درجات الضغط على مقاطع الكلمة. فتتابع أجزاء الكلمة بدرجات متفاوتة القوة في أذن المستمع يزيد معناها المقصود بالتلفظ وضوحا، ويميزها عن بقيّة ما يشترك معها في عموم العناصر المكونة لمقاطعها.

ب)- التنغيم :وهو تتابع الإيقاعات الصوتية في الكلام حيث يكون لارتفاع النغمة أو انخفاضها أثر في ما يكون عليه الكلام من هدوء أو سخط أو فرح أو حزن، وما يكون عليه الإنشاء من استفهام أو تعجب أو أمر أو نهي، إلخ.

(2)- **سياق الحال** : وتتمثل محدداته في مراعاة خصوصيات الحيز المكاني والظرف الزماني والوضع التخاطبي باعتبار أن سياق الموقف يعني مستوى العلاقة بين المتكلم والمخاطب ومواصفات الزمان والمكان التي يجري فيها الكلام كأن يكون الكلام أثناء السمر، أو في الليل عند التهجد والدعاء، أو بمناسبة إلقاء خطبة من الخطب، وأن يكون في ساحة معركة، أو بين يدي أمير، أو في قاعة درس، إلخ.

على أن منهج التأويل العملي الذي من خلاله يمكن التمييز بين الدلالات المتعددة للكلمة الواحدة في سياق ما، يقتضي توضيحا. وليس لنا في العربية من مرجع يمكن أن يبرز ذلك إلاّ جملة الكتب التي جعلت موضوعا لها تفسير مفردات اللغة. ومن هذه الكتب القواميس اللغوية العامة، وكتب الوجوه والنظائر التي اتخذت من معالجة دلالات المفردات المتماثلة صوتيا غاية لها.

فما الطريقة التي اعتمدتها هذه المراجع وهي تعالج التعدد الدلالي للوحدات اللغوية ؟ وهل وفقت في إبانة المعاني السياقية ؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تقتضي فحص قضية المشترك والمعنى السياقي في القواميس اللغوية العامة وكتب الوجوه والنظائر كلا على حدة وصولا إلى ما يمكن أن يقدم صورة عن منهج التحليل الدلالي فيهما خاصة وذلك في ما يتعلق بالمشترك. وهو ما نتناوله في ما يلي.

5. المعالجة السياقية للمشترك في القواميس اللغوية العامة وحدودها

لم يلق البحث المعجمي الصِّرْف في المشترك اهتماما خاصا عند المعجميين العرب في قواميسهم. فجميع القواميس اللغوية العامة أو الخاصة بالمشترك، القديم منها والحديث، كانت دراسة دلالة الألفاظ فيها مقتصرة على جمع المفردات بمعزل عن كل سياق وتعريفها تعريفا لا يتعدى حدود بيان معناها. فلم يكن ما يورده المعجميون من الآراء والمواقف اللغوية التي تتخلل ثنايا شروحهم منضويا في إطار تصور نظري متكامل بل كان مجرّد وجهات نظر متفرقة يطرحها صاحب القاموس كلما تعرض إلى مسألة لغوية قابلة لإثارة الجدل. وكذلك لم يكن ما يوردونه من الأشعار والآيات القرآنية والأمثال وغير ذلك، أمثلةً سياقية لمعاني المفردات بل كان لغاية أخرى هي الاستشهاد على صحة النقل في غالب الأحيان، أو إبانة لمجال استعمال الكلمة وحقلها الدلالي في أحيان أخرى قليلة. ونحن نورد في ما يلي أمثلة على ذلك.

1.5. أمثلة على منهج إبانة دلالة المشترك في القواميس العربية

نعتمد في هذه الفقرة على "لسان العرب" لابن منظور (ت 711 هـ) نموذجا للقواميس العربية في مدى اعتمادها على السياق في تحديد معاني المشترك. ونكتفي من المداخل بمدخل واحد فقط نعتبره مثالا لغيره في تحليلنا هذا. وهذا المدخل هو كلمة "حَرْث". ونحن نذكر بعض معاني هذه الكلمة مما أورده ابن منظور في قاموسه.

- الحَرْثُ والحِراثَةُ : العَمل في الأَرض زَرْعاً كان أَو غَرْساً، وقد يكون الحَرْثُ نفسَ الزَّرْع، وبه فَسَّر الزّجاجُ قوله تعالى : **﴿أَصابت حَرْثَ قوم ظَلَمُوا أَنْفُسَهم فأَهْلَكَتْه﴾**.
- والحَرْثُ : الكَسْبُ، وهو أَيضاً الاحْتِراثُ. وفي الحديث : ((أَصْدَقُ الأَسماءِ الحارِثُ))؛ لأَن الحارِثَ هو الكاسِبُ.
- والمرأَةُ حَرْثُ الرجل : أَي يكون وَلَدُه منها، كأَنه يَحْرُثُ ليَزْرَعَ. وفي التنزيل

العزيز : ﴿نساؤُكم حَرْثٌ لكم، فأْتُوا حَرْثَكم أَنَّى شِئْتم﴾.

- الحَرْثُ : الجماع الكثير.
- وحَرْثُ الرجل : امرأَتُه؛ وأَنشد المُبَرّد :

إذا أَكلَ الجَرادُ حُروثَ قَوْمٍ فَحَرْثي هَمُّـه أَكلُ الجَرادِ.

- والحَرْثُ : مَتاعُ الدنيا.
- والحَـرْثُ : تَفْتيشُ الكتاب وتَدبُّره؛ ومنه حديث عبد اللّه : ((احْـرُثُـوا هذا القرآن أَي فَتِّشُوه وثَوِّروه)).

فما تجدر الإشارة إليه من خلال عرض هذا المثال، أن معاني المشترك تقدم في القاموس كمجموع معان احتمالية لا يمكن التنبؤ بواحد منها فقط دون غيره. أما طريقة تحديدها فتتجلى من خلال منهج ابن منظور. فهي من حيث أنها مداخل لا ترد في هذا المنهج، تبعا لتواترها في سياق عبر نص محكي بل بتعديدها بناء على ما جُمِعَ منها. والملاحظ أن ابن منظور يكتفي بذكر المعنى فقط إن أعوزه الشاهد كما في : (4) و (6)، أو يذكر المعنى ويستدل عليه بما يتوفر لديه من الشواهد كما في : (2) و(3) و(5) و(7).

وليس المراد من تلك الشواهد تقديم الأمثلة السياقية بل تقديم الحجة على صحة ما ذكره من المعاني. وتلك المعاني التي يوردها هي معان تاريخية استقرت في المفردة عبر الزمان. وعوض أن نراه يعرف المفردة من خلال السياق تعريفا آنيا، نجده يفعل عكس ذلك : إننا نجده يفسّر ما جاء منها في سياق بعينه، تفسيرا تاريخيا بما يراه مناسبا من أحد معانيها التاريخية كما فعل في (1) المنقول عن الزجاج.

فمعاني المشترك في قاموس "لسان العرب" -وقد يكون الأمر في العمل القاموسي عموما- تبدو مسخرة لتحديد السياق وليس العكس. وهي من ثَمّ ليست مَعانِيَ آنيةً تتحدد بالسياق بل هي معانٍ تاريخيةٌ تُتّخَذ أداةً لفهم السياق.

وما يستشف من المثال أيضا أن ابن منظور يعمد إلى إيراد مختلف الشواهد المحيلة إلى معاني المادة اللغوية المرغوب بسطها. لكنه لا يخضع شواهده لمعيار زمني أو بيئي يرصد بدقة تطور المادة اللغوية. وهذا يعني أن إبانة معاني المفردة هي عنده أهم من البحث في بعدها التاريخي أو الاجتماعي، بل إن تعديده لمعانيها هو تجاوز لأبعادها السياقية وحرص على إظهار جانب الاشتراك الدلالي فيها دون أيّ شيء آخر.

واستتباعا لما ذكرنا تتجلى معاني المشترك مسألة دلالية تعالج في القاموس العربي -من خلال ابن منظور- في إطار المعاني العامة لألفاظ اللغة دون أن يقدم أصحاب المعاجم نظرية حول طبيعة العلاقات بين المعاني المتعددة للوحدة المعجمية الواحدة. فما يقدمه القاموس هو من قبيل المعاني الاحتمالية (الممكِنة) والتعريفات التي تصف المعنى ولا تعالج السؤال : كيف يتعدد المعنى ؟

2.5. المعالجة السياقية لدلالة المشترك في كتب الوجوه والنظائر

تعدّ كتب تفسير القرآن وكتب الوجوه والنظائر من أهم المصادر التي تتناول معاني الوحدات اللغوية وهي داخل السياق وذلك أنها تكشف النقاب عن المعاني المتعددة والمتجددة التي يدل عليها اللفظ الواحد في سياقات مختلفة، وهي في منهجها لا تحيد عن المبادئ النظرية العامة في النظرية السياقية، فهي تميّز بين معانى اللفظ الواحد من خلال القرائن اللغوية والمعنوية، وكذلك من خلال ما يحيط بالحدث الكلامي من ظروف ذات صلة بالمتكلم أو بالمخاطب. وقد انتهى السيوطي في ذلك إلى تأويل كلمة "وجوه" في المصطلح "الوجوه والنظائر" بكونها معاني المشترك التي تتحدد بالسّياق إذ قال : «فالوجوه : اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان كلفظ "الأمّة"».

وقد استعمل المفسرون الوجوه بالمعنى الذي تأوّلَه السيوطي. فهم يذكرونها للدلالة على الألفاظ التي تتفق لفظاً وتختلف معنى عبر السياق. فالناظر في

تفاسيرهم للآيات القرآنية يرى أنهم يذكرون الكلمة، ويقولون مثلا : وهذه الكلمة فيها أربعة وجوه (أي معان). ثم يذكرون سياقاتها المتعددة بحسب معانيها في الآيات. وهكذا نجدهم يريدون بالنظائر الألفاظ المتفقة لفظا، ويريدون بالوجوه معانيها التي تختلف قرباً أو بعداً عن معنى آخر مراداً من آية أخرى. وفي ما يلي أمثلة على ذلك :

3.5 أمثلة من معالجة معاني المشترك معالجة سياقية

نأخذ المثالين : "نفس" و"لباس". ونكتفي مما ورد منهما في القرآن ومما جاء من تفسيرهما السياقي، بما يلي :

• **اللباس :** مما ذكره مقاتل بن سليمان اللخمي في تفسيره للدلالات السياقية لكلمة "لباس" في القرآن في كتابه "الوجوه والنظائر" ما يلي :

(1)- اللباس : يعني سَكَنا، فذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿**هنّ لباسٌ لكمْ وأنتمْ لبَاسٌ لهنَّ**﴾ (البقرة : 187)، يقول : نساؤكم سكن لكم وأنتم لباس لهنّ، يعني : سكنا لهنّ.

(2)- اللباس : الثياب : فذلك قوله : ﴿**قد أنزلنا عليكم لباسا يُوارِي سَوْءاتِكمْ**﴾ (الأعراف : 26)، يعني الثياب.

(3)- اللباس : العمل الصالح، فذلك قوله : و﴿**لبَاسُ التقوَى**﴾ (الأعراف : 26)، يعني العمل الصالح.

• **النّفس :** قال الزركشي في كتابه "البرهان في علوم القرآن" في تفسيره السياقي لكلمة "نفس" :

(1)- ﴿**تَعْلَمُ مَا في نَفْسِي ولا أعْلَمُ مَا في نَفْسِكَ**﴾ (المائدة : 116)، قيل : النفس ها هنا الغيب تشبيها له بالنفس لأنه مستتر كالنفس.

(2)- ﴿**وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ**﴾ (آل عمران : 116)، أي عقوبته. وقيل : يحذّركم اللّه إيّـاه.

فلو تأملنا الدلالات السياقية لكل من كلمة "لباس" وكلمة "نفس" حسب ما جاء في التأويل السياقي لكل واحدة منهما مما ذكره كل من مقاتل والزركشي لتبيّن لنا أن كل معنى سياقي من معانيهما هو المعنى الذي يحدده حقل الاستعمال، فكان بذلك لكلمة "لباس" المعنى السياقى "السكن" في إطار حقل السلوك الاجتماعي، ومعنى "الثياب" في إطار حقل الملابس، ومعنى "العمل الصالح" في إطار حقل الآداب. وكان لكلمة "نفس" معنى الغيب في إطار حقل الإدراك، ومعنى العقوبة في إطار حقل الجزاء، ومعنى الذات في إطار حقل التعيين.

فالمعنى اللغوي السياقي للكلمة إذن، كما يبدو من خلال هذين المثالين، هو المعنى الذي يفرضه محيط معجمي (Environnement lexical) معين يتكون من وحدات لغوية متصاحبة معبرة عن غرض ما مقصود. وكل معنى تكتسبه كل وحدة من تلك الوحدات بذلك التعالق يعد المعنى اللغوي السياقي الخاص بها.

والسؤال الذي تطرحه المعاني السياقية هو : ما هي طبيعة العلاقة بينها وبين المعاني المعجمية العامة للمشترك ؟ أهي علاقة انفصال أم علاقة اتصال ؟ وبعبارة أخرى، ما هي حدود الفصل والوصل بين دلالات الوحدة المعجمية المنتمية إلى ما يسمى مشتركا ودلالاتها السياقية ؟

6. حدود الوصل والفصل بين المعاني المعجمية العامّة للمشترك والمعاني السّياقيّة

نشير بدءا إلى أنه ينبغي أن نميز بين أن تكون الكلمة في القاموس وبين أن تكون خارجه، أي في حالة استعمال، ذلك أن المفردة حين تكون مدخلا من مداخل القاموس يمكن أن تدل على أكثر من معنى، ولكنها إذا وضعت في مقال انتفى ذلك التعدد في معناها ولم يعد لها في السياق إلا دلالة واحدة. ولتوضيح ذلك نراجع الأمثلة الآنفة الذكر، ونقارن بين ما ورد في لسان العرب وما جاء في كتاب الوجوه والنظائر أو البرهان في علوم القرآن. فبذلك نتبيّن

حدود الفصل بين التعريف القاموسي العام لدلالات المشترك الذي تكون فيه الوحدة المعجمية معزولة، والتعريف السياقي الذي تكون فيه الوحدة في حالة استعمال. ومن أهم ما نصل إليه من الملاحظات ما يلي :

(1)- أنّ كلمة "حرْث" القاموسية تختلف في معناها بحسب المجال الدلالي الذي اكتسبته تاريخيا. فهي تعني تاريخيا : الزرع، والكسب، وامرأة الرجل، ومتاع الدنيا، إلخ.

(2)- أنّ كلمة "لباس" السياقية لها في القاموس جملة معان تاريخية منها "الثوب" و"السَّكن". لكن هذه المعاني على مستوى السياق، لا تُستدْعَى دفعة واحدة بل يُستدعَى واحد منها فقط استدعاء آنيا. ففي الآية : ﴿وأنتمْ لبَاسٌ لهنَّ﴾ استعملت كلمة "لباس" بمعنى : السكن. وفي قوله تعالى : و﴿لبَاسُ التقوَى﴾، وردت بمعنى العمل الصالح فاكتسبت بذلك معنيين مختلفين اكتسابا آنيا وذلك بحسب ما تطلبه المقام. ولا بدّ من أن نفرق هنا بين المعنى التاريخي والاستعمال السياقي لذلك المعنى. فالاستعمال السياقي يمكن أن يؤدي إلى معنى فجئيّ غير مندرج في القاموس، أي ليس من باب المواضعة التاريخية.

والحاصل مما ذكرنا أن المعاني المعجمية العامة قابلة للاتساع والتعميم عبر التاريخ، وخلافها المعاني السياقية فهي لا تقبل الاتساع فلا تستوعب المفردة إلا معاني معينة تتولد مقاميا. وهذا يعني أن المعنى المعجمي العام يحدث عبر التاريخ فيتولد الاشتراك الدلالي، وأن المعنى السياقي يتولد بحسب المقام والدواعي فيكون آنيا، وليس من الضرورة بمقتضى ذلك، أن يلازم المفردة، فقد يكون بمثابة المعنى الحاف أو المعنى الثانوي الذي يستدعيه المقام لا التجربة التاريخية.

وتؤدي هذه النتيجة إلى أن من أهم خصائص كل من دلالة المشترك القاموسية والدلالة السياقية الخصائص الموالية.

1.6. خصائص دلالات المشترك القاموسية

(1)- المعنى المعجمي وضعي وتاريخي إذ تتحدد معاني المفردة بحسب تطورها التاريخي الذي تواضع عليه الناس لا بحسب تنوع الاستعمالات في بعدها الآني.

(2)- تكتسب المفردة الواحدة دلالاتها المتعددة من خلال ما استقر فيها من الدلالات عبر تطوّرها التاريخي. فدلالاتها إذن دلالات ثابتة لا تحتاج إلى قرائن مقامية كشخصية المتكلم أو تكوينه الثقافي أو انتمائه الاجتماعي إذ يكفي ورودها في سياقها اللفظي الحرفي حتى يفهم المعنى المراد منها.

(3)- المعنى المعجمي يدوّن في القاموس ولا يجوز إهماله، خلافا للمعنى السياقي الذي يمكن ألا يذكر لسبب من الأسباب كعدم العلم به أو لظرفيته المقامية.

(4)- المعنى المعجمي يدرك إدراكا عقليا محضا يتوقف على معرفة الوضع. ولكن هذا الإدراك لا يكفي في حالات اللبس، فلا بد من تدخل عناصر أُخرى لغوية كالقرائن اللفظية، أو غير لغويّة كشخصيّة المتكلِّم أو التنغيم حتى يفهم المقصود. فهو إذن معنى قابل لأن يتحول إلى معنى سياقي. في حين أن المعنى السياقي لا يتحول إلى معنى معجمي إلا بالمواضعة وبمرور الزمن.

إذن، الدلالة المعجميّة هي دلالة أصلية تدل عليها المفردة دلالة وضعية. وتُمثِّل هذه الدلالة نقطة البداية لدلالات أخرى تنشأ بمرور الزمن وتدخل بها المفردة في باب المشترك. فالمعاني المتأتية بالاشتراك الدلالي هي بالتالي معان زمانية، والمعاني السياقية هي خلاف ذلك، أي هي معان آنية.

والمعنى الآني حين يكون أحد المعاني الزمانية لمفردة ما فإن العلاقة التي تربطه بالدلالات الأخرى لتلك المفردة هي علاقة تضمّن، لأنه يمثل أحد تلك الدلالات.

2.6. خصائص المعنى السّياقيّ

يتميّز المعنى السياقي بالخصائص التالية :

(1)- الدلالة السياقية هي دلالة اجتماعية لأنها لا تفهم إلا بالمقام. وتتمثل في معنى زائد عن المعنى الأصلي.

(2)- الدلالة السياقية ليست وضعية بل هي فردية وآنية تُفهم عن طريق التلقّي والمُشافهة بين الناس بأن يطرأ على المفردة تغييرات دلالية تكسبها معنى جديدا يُتعَارف عليه آنيا أي أثناء مداولة الخطاب. وبناء على ذلك فإن الدلالة السياقية هي دلالة تقريبية أو إيحائية (Connotatif) تستمد معناها مما يحوم حول المعنى المعجمي الوضعي من إيحاءات. لكنها مع ذلك تحقق الحد الأدنى للتفاهم الذي يمكن الاكتفاء به. ومثال ذلك كلمة "ليل" فقد يفهم في بعض سياقاتها معنى الحزن، أو معنى القلق والخوف، أو معنى السكون وذلك بحسب ما يتأوله المستمع من المعاني التقريبية داخل سياقها. وهذه المعاني جميعا ليست معاني وضعية مدرجة في القواميس بل هي معان إيحائية مدرجة في المؤلفات التي يمكن تسميتها كتب الشروح.

(3)- ترجع الدلالة السياقية إلى المستويات اللغوية ومجالات الاستعمال الخاصة. فالألفاظ تكتسب معانيها السياقية عن طريق أدائها دلالات أُخرى من خلال سياق الكلام، فيكون المعنى السياقي هو المعنى الحاصل بعملية التواصل.

(4)- المعنى السياقي معنى مفرد معادل لبيان الدلالة المقامية، وذلك أنّ الكلمة حين تدخل السياق فإنها تتحدّد بمعنى واحد عن طريق القرائن، فضلاً عن ارتباط كل سياق بمقام معيَّن تُحِّدد أبعادَه القرائنُ المتوفِّرة في النَّص أو حديث المشافهة.

وقد اهتمَّ المعجميون بهذا النوع من الدلالة فوضعوها في مصنّفاتهم المختلفة لكن دون أن تمثّل مداخل، ودون الأخذ بعين الاعتبار لمحددات السياق. فتنوع الاستعمالات عادة ما يوردونه في سياق التوضيح الإضافي وذلك بقولهم : ويقال : كذا ....، ولذلك اختلفوا في مدلولات كثير من الألفاظ لكونها ترجع إلى السياق.

7. مزايا النظرية السياقية

من أهم مزايا هذه النظرية :

- أنها جعلت المعنى قابلا للملاحظة والتحليل الموضوعي فتعالج الكلمات باعتبارها أحداثاً وأفعالا وعادات في حياة الجماعة اللغوية.
- أنها فتحت نافذة للخروج من ضيق المعاني اللغوية الجافة التي تسردها القواميس في بطونها إلى الواقع المعيش الذي تكون فيه الوحدة اللغوية في وضع استعمال حقيقي وممارسة واقعية.
- أنها وجهت الاهتمام إلى العناصر اللغوية نفسها من جهة، ومن جهة أخرى إلى الأنماط الخارجية التي تساعد على انتظامها بمنهج يقلص من التحليل التراكمي الفوضوي ويكتشف عن المعاني التي تؤديها الوحدات اللغوية في تفاعلها مع بعضها بعضا ومع ما يحيط بعملية التواصل من أحوال.
- أنها قدّمت منهجا تطبيقيا من أهم وظائفه الكشف عن كون اللغة أداة تواصل وليس فقط عملا رياضيا جافا ينتظم بحسب قواعد وأحكام ويبحث عن علاقة اللغة بالفكر.

8. عيوب النّظريّة

من أبرز عيوب النظرية السياقية :

- المبالغة في دور السياق في تصور المعنى.
- إغفال الإحالة المرجعية للدوال والجمل اللغوية. فقد أهملت ما تحيل إليه الكلمات من دلالات ذاتية وما تشير إليه من حقائق خارجية وركزت على المعاني السياقية حتى بدت كأن ليس لمفردات اللغة معان متواضع عليها ومستقرة فيها.
- تجاهل شروط الصحة اللغوية من حيث سلامة الصيغ والمباني والمعاني. فما يبرزه السياق من معان هو الذي يبقى الغالبَ. فالسياق قد يؤدي في جملة ما إلى أن تكون دلالة مفردة دلالة غير متواضع عليها وأن يكون مبنى جملة

أو صيغة مفردة غير منسجم قواعديا. لكن النظرية السياقية لا تستبعد ذلك إذا تحقق المعنى رغم ما في المفردة أو الجملة من الخطإ. وما الخطأ في المثل المشهور : "مكره أخاك لا بطل" إلا خطأ مقبولا في النظرية السياقية في اعتقادنا، لكون السياق يفيد ما يفيده المثل وهو عار من الخطإ.

- أنها تقصي من الوحدة اللغوية الدلالات غير المقصودة، ولا تجيز فيها إلا ما يحدده السياق. وفي هذا مبالغة. فالسياق ليس المنبع الوحيد الذي تستمد منه العناصر اللغوية دلالاتها. فالمراجع الخارجية والحقائق النفسية هي أيضا مصدر للمعاني بمفردها أي بمعزل عن كل سياق.
- أنها تتعارض مع القول باستقلال الوحدات المعجمية، وتتعارض في نسبة الدلالة مع تصنيف المفردات إلى مترادف ومتضاد ومشترك، وغير ذلك. فهي تجعل المفردات تتلون بألوان معانيها وليست المعاني هي التي تتلون بألوان المفردات. إن المفردات في هذه النظرية لا تملك شيئا وإنما تخضع لما يفرضه عليها الخارج من معان. وفي هذا سلب لهوية الوحدة المعجمية ومقومات وجودها وتفرّدها، ولكن مع ذلك، نجد لهذا الموقف (القول بعدم استقلالية الوحدة المعجمية عن السياق) صدى، ليس فقط في النظرية السياقية حديثا عند روادها من الغربيين بل عند بعض أعلام اللغة العربية القدماء مثل عبد القاهر الجرجاني الذي نجده يوازي بين القول باستقلالية الوحدة المعجمية وعدم استقلاليتها وذلك في بيانه ضروبَ دلالة الكلام. فهو يرى الكلام على ضربين : «ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت خرج زيد. وبالانطلاق عن عمرو فقلت : عمرو منطلق : وعلى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل».

خاتمـة

يتبيّن مما ذكرنا أن الاشتراك الدلالي هو وليد تحولات في المعنى تتشكل زمانيا وأن المعنى السياقي هو علاقة داخلية بين دال ومدلول تفهم بارتباطها مع غيرها من العلامات إلى جانب عناصر أخرى غير لغوية كأحوال المتكلم وظروف الخطاب، ونفسية المتقبل، إلخ.

ويطرح كل الاشتراك الدلالي إشكالية تعدد المعنى. فتعدد المعنى إرباك لإدراك الحقيقة وتعطيل للفهم.

ويطرح المعنى السياقي قضية التأويل وقواعده. فلا توجد للتأويل قواعد واضحة بدليل أن كل عملية تأويل لا تكسبنا معنى دقيقا، وأن مجموع ما يتراءى لنا من التأويلات هو في جوهره آراء متضاربة، بل إن التأويل ذاته وعي مزيف، وهو في أحسن الأحوال إدراك مشكوك فيه. فأي جدوى إذن من أن نبحث له عن قواعد ؟

وتكشف العلاقة بين الاشتراك الدلالي والمعنى السياقي عن عدد من المفارقات بينهما. فالاشتراك يمثل مظهر تركيب في المعنى، والسياق يمثل مظهر تفكيك لذلك التركيب. وفي مظهر التركيب يتراكم ما لا يقال من دلالات الوحدة المعجمية. وفي مظهر التفكيك تنكشف وظيفة ما يمكن أن يقال من تلك الدلالات.

ويواجهنا الاشتراك بإشكالية المعانى المتعددة من حيث هي تعددية دلالية داخلية (داخل الوحدة المعجمية)، ويواجهنا السياق بإشكالية تأويل المعنى الوضعي الزماني بمعنى إيحائي آني غير تعددي (مفرد) يأخذ بعين الاعتبار الوجود الخارجي والأحداث وهوية الأشخاص وغير ذلك في إطار فهم جامع.

وإذ يطرح الاشتراك قضية "كيف نستعمل الكلمة ؟" فإن السياق يطرح مقابل ذلك قضية "كيف نؤول معناها ؟".

ويُفهَم الاشتراك على أنه عملية تجمّع دلالي في وحدة معجمية واحدة من باب الاقتصاد في المجهود، ويُفهَم السياق على أنه عملية بناء تركيبي تتطلب بذلا للمجهود.

ويعكس الاشتراك دلالة مبهمة مجردة من أي سياق تحتاج إلى عملية تفصيل داخلية. ويعكس المعنى السياقي دلالة أكثر وضوحا ترتبط بمجال من الاستعمالات المختلفة. ووجه التقاطع بين الاشتراك والمعنى السياقي يكمن في ارتباط الغامض بالواضح، والباطن والظاهر وهو ما ينشأ عنه مجال واسع لثنائية الجلاء والغموض.

المصادر والمراجع

1- المصــادر

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ج 11، 2000.
- ابن سليمان، مقاتل، الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، تحقيق حاتم صالح الضامن، دبي : مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، 2006.

2- المراجـع

أ- باللّغة العربيّة

- ابن الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق : محمد عبد الكريم كاظم الراضي، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1984.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت : دار الكتاب العربي، ج 1، 1952.
- ابن مراد، إبراهيم، مقدمة لنظرية المعجم، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1997.
- ابن سليمان البلخي، مقاتل، الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، تحقيق حاتم صالح الضامن، دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراجم، 2006.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت : مؤسسة بدران، 1964.
- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت : دار المسيرة، 1944.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة 4 ؛ دار العلم للملايين، 1990.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، بيروت : دار المعرفة، 1981.
- ـــــ، أسرار البلاغة، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، بيروت : دار المعرفة، 1978.
- الزركشي، محمد بن عبد الله (ت 794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة : مكتبة دار التراث، ج 2، 1957.
- المرزوقي، أبو علي، شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة، 1951.

- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، طبعة 3؛ القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، د. ت.
- ـــــ، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات الإسلامية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ج 2، د. ت.
- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، القاهرة : دار الحديث، ج 2، د. ت.
- الشرقاوي، أحمد إقبال، معجم المعاجم، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987.
- بعلبكي، رمزي، معجم المصطلحات اللغوية، بيروت : دار العلم للملايين، 1990.
- شندول، محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة، أطروحة دكتوراه مرقونة، نوقشت بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس، 2005.
- خليل، حامي، العربية والغموض، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1988.
- غاليم، محمد، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، الدار البيضاء : دار توبقال للنشر، 1987.

ب- باللّغة الأجنبية

- Chapman, S. & P. Routledge, 2005. Key Thinkers in Linguistics and the Philosophy of Language. Edinburgh University Press.
- Chomsky, N. 1975. Aspects de la théorie syntaxique. Trad. J.C. Milner. Paris: Edition Seuil.
- Dubois, J. et al., 1994. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage. Paris: Larousse.
- Ellis, J., 1966. "On Contextual Meaning". In: C. E. Bazell & al. (eds). In Memory of J. R. Firth. London: Longman. pp. 79-95.
- Empson, W., 1964. Seven Types of Ambiguity. (1st published 1930). New Jersay. pp. 479-518
- Fodor, J. A. & J. J. Katz (eds.), 1964. The structure of language. N. J.: Prentice- Hall.
- Greimas, A. J., 2002. Sémantique structurale. Paris: Presses Universitaires de France.
- Language. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2005.
- Lerot, J., 1993. Précis de linguistique générale. Paris: Minuit.
- Martinet, A., 1991. Eléments de linguistique générale. Paris: Armand Colin. 3eme éd.
- Robins, R. H., 1978. General linguistics: an Introductory Survey. London: Longman. 2eme ed.